المبالغة في الدَّرسِ البلاغيِّ القديم

د. فاطمة بنت عبدالله البريكي

أستاذ مشارك

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الإمارات

المُلخَّص:

كانتْ المبالغة منذ بداية التأليف النَّقديِّ والبلاغيِّ غرضًا من الأغراض التي يسعى إليها المبدع، في وصفه ومدحه وهجائه وغزله ورثائه، ويتَّبع في ذلك سبلا مختلفة منها: الإطناب، والتَّشبيه، والاستعارة، والكناية، وتأكيد المدح بما يشبه الذَّم، والتشكّك أو تجاهل العارف لكنَّها في فترة من الفترات، تحوَّلت -نظريًا في المصادر البلاغية- إلى محسِّن بديعي، وكأنَّها شيءٌ إضافيٌّ على المعنى الذي يذهب عدد من البلاغيين والنُّقاد إلى أنَّه مكتمل قبلها. وهنا لابد من التساؤل: أنَّه لو كان المعنى مكتملا بحسب قصد الشاعر، وحال المخاطب، والظروف المقاميَّة الأخرى فلماذا لجأ الشَّاعر إلى المبالغة بعد اكتمال المعنى المطلوب؟ إذْ تصبح حشوًا لا فائدة منه. وتناقش الدِّراسة فكرتين شبه راسختين في التأليف النَّقديِّ والبلاغيِّ العربيّ القديم أولاهما: كون المبالغة تحسينًا للكلام بحسب تصنيفها ضمن مباحث علم البديع. والثانية: اكتمال المعنى، ومعرفة النَّاقد حدوده، وما يزيد عنها وما ينقص. وسيتَّضح أثناء الدِّراسة أنَّ المبالغة نُقلت منْ موضعها الطبيعيِّ في ثنايا المباحث البلاغيّة المعروفة إلى علم البديع، الذي أصبحت مباحثه مجرَّد زينة خارجيَّة يمكن الاستغناء عنها. كما تهدف إلى إعادة المبالغة إلى مواضعها الطبيعيّة في البلاغة لعدم انسجامها مع وظيفة التَّحسين والتزيين الموكلة إليها في علم البديع؛ لأنَّ المبالغة ليست مجرَّدَ أسلوب أو أداة، بلْ هي غاية يسعى إليها المبدع كي يصل إلى حالةِ الرِّضا عند المتلقِّي.

مقدّمــة:

أكثر القدماء والمحدثـون الكلام على المبالغة بوصـفها مبحثًا بلاغيًا مـنْ مباحثِ علم البديع حتى صنّفوها محسّـنا معنويًا وبمستويات ثلاثة: التبليـغ، والإغراق، والغلوّ؛ على أسـاس تحقّق الوجـود اللغويّ في الواقـع الخارجيّ. والمتأمل لهذا المبحث وأمثلته المذكورة والمكرورة تقريبًا في مصادر البلاغة العربيّة ومراجعها سيدرك أنّ فكرة المبالغة لا تأتي منفصلة عنْ مباحثَ بلاغية أخرى؛ فهي إمّا أنْ تكون مبالغة في فكرة أو في صـورة. وبهذا تصـبح منْ أحد مباحث علمي المعاني أو البيان، وقد تنسلّ في ثنايا مباحث علم البديـع ممتزجة مع بعض مباحثه، لكنّها في كلّ الأحوال لنْ تكون قائمة بذاتها ولذاتها.

وهنـاك مبالغة في المبنـى ومبالغة في المعنى، وهما مرتبطان ببعضـهما البعض، ولكلٍّ منهما تأثيرها الخاصّ في معنى النّص؛ فالمبالغة في المبنى تُفهم منْ صـيغة الكلمة المفردة، ويدرسها علم الصّرف. والمبالغـة في المعنى تعرف منْ تركيب الجملة، ويدرسـها علم البلاغة. وهي موضـع اهتمام هذه الدّراسـة، مع تأكيـد عدم الميل إلى فصل علوم اللغة عنْ بعضها، ولكنْ يأتي الفصل هنا لترتيب أفكار الدّراسـة وتركيزها حسـبما يقتضيه المنهج العلمي.

وتضـمنت الدّراسـة مبحثين: جـاء المبحث الأول ليشـمل تعريفـات المبالغـة وأقسـامها وموقـف ومفهـوم الشُّـعراء والبلاغيـين لها. واهتمّ المبحـث الثاني بمكانة المبالغـة في البديع والمعاني والبيان. وتبيـان أهميّة المبالغة في علوم البلاغـة مخالفة التقسـيم المعتمد عنـد البلاغيين وهـو الابتداء بالبيان أولا، وإنّما بالبديع لما له منْ علاقة وثيقة ووشـائج بلاغية مـع المبالغة. ومنْ ثمّ تأكيد استعمالات المبالغة، ودورها الإبداعي ليـس بوصـفها أداةً تزينيّة لكنْ بحضـورها في علوم البلاغة وبخاصّة في علمي البيان والمعاني، وتمثّلها في أساليبهما البلاغيّة، ثمّ خاتمة.

المبحث الأول
المبالغة: تعريفها وأقسامها ومفهومها عند الشُّعراء والبلاغيين

١. المبالغة لغة:

«بلـغَ الشـيءُ يبلُـغُ بلوغًـا وبلاغًا: وصَـل وانتهـى، وبالغَ يبالغُ مبالغـةً وبِلاغًا؛ إذا اجتهد في الأمـر... والمبالغـة: أنْ تبلـغ في الأمـر جهـدك»[1]. فالوصـول والانتهـاء إلى الغايـة والهدف هو المعنى الـذي يدور حوله التّعريف اللغويُّ للكلمـة. ويتردد هذا المعنـى -إلى حدٍّ ما- في بعض المؤلّفات البلاغيّـة، ولكنّه ليس هو المعنى الرئيس الذي سـتتمحور حوله فكرة المبالغـة بوصـفها مبحثًـا بلاغيًـا مسـتقلاً منْ مباحثِ علم البديع، كما سيتّضح في الدراسة.

٢. المبالغة اصطلاحًا:

عند تعريف المبالغة اصطلاحاً، تواجهنا إشكاليَّة تعدُّد التعريفات التي تعود إلى بدايات التأليف النقديّ والبلاغيّ، وقد وضع قدامة بن جعفر(ت٣٣٧هـ) أوَّلَ تعريفٍ اصطلاحي لها، وكان يذكرها ضمنَ أنواع نعوت المعاني بأنَّها: «أنْ يذكر الشَّاعر حالا من الأحوال في شعرٍ لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره منْ تلك الحال ما يكون أبلغ فيما قصد. وذلك مثل قول عمير بن الأيهم التغلبي (الوافر):

ونُكرِم جارنا ما دامَ فينا
ونتبعهُ الكرامةَ حيثُ مالا

فإكرامهم للجار لما كان فيهم من الأخلاقِ الجميلة الموصوفة، وإتباعهم الكرامة حيث كان من المبالغة في الجميل»[٢].

٣. المبالغة وفكرة تمام المعنى:

نَلْمحُ في تعريف قُدامة شيئًا منْ فكرة تمام المعنى في قوله السابق. وكأنَّ هناك قدرًا محدّدًا لكلِّ غرض مقصود، ثم تكون المبالغة إنْ زاد على ذلك القدر. ويقصد بتمام المعنى أو اكتماله «أنْ تستوفي الأحوالَ التي تتمُّ بها صحّته وتكمل بها جودته. وذلك كقول نافع بن خليفة الغنوي (الطويل):

رجالٌ إذا لم يُقبل الحقُّ منهمُ
ويُعطوَه عاذوا بالسّيوف القواضبِ

فتمّم المعنى بقوله: ويعطوه، ولو اقتصر على قوله: (إذا لم يقبلِ الحقُّ منهم عاذوا بالسّيوف) كان المعنى ناقصا» (٣)، و يبقى كمال المعنى متعلّقاً بنفسيَّة الشَّاعر، وحال المخاطب، خاصَّة إنْ كان خليفة ممدوحًا، أو امرأةً متغزَّلا فيها.

وقد بنى بعض البلاغيين تعريف المبالغة على أساس فكرة تمام المعنى على نحو أكثر تصريحًا، مثل أسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ) الذي يقول: «اعلم أنَّ المعنى إذا زاد عن التَّمام سُمِّي مبالغة، وقد اختلفت ألفاظه في كتبهم، فسمَّاه قوم: الإفراط، والغلوّ، والإيغال، والمبالغة، وبعضه أرفعُ منْ بعض، كقول زهيربن أبي سلمى (الطويل):

كأنَّ فُتاتَ العِهن في كلِّ منزلٍ
نزلنَ به حبُّ الفنا لم يحطَّمِ

كأنَّ الكلام قد تمَّ عند قوله: حبّ الفنا، ثم قال: لم يحطَّم؛ لأنَّه أشدّ لحمرته. وكذلك قول امريء القيس (الطويل):

كأنَّ عيونَ الوحشِ حول خبائنا
وأرحُلنا الجذعُ الذي لمْ يثقَّبِ

تمّ القول عند قوله: الجذع، ثمَّ بالغ بقوله: الذي لم يثقّبِ»[٤].

فالزيادات التي يتكلمون عليها هدفها تأكيد المعنى وتقويته. وهي أمر نسبيّ؛ فمنْ الذي يقرّر

متى يكتملُ المعنى ومتى يصبحُ زائدًا؟ ولماذا هناك حدود مفترضة يكتمل عندها المعنى؟ فموضوع زيادة المعنى مرهون بقصد المتكلم، وبالمعنى الذي أراده منْ كلامه. وبالنّسبة إلى حدود المعنى؛ فإنْ كانت الزيادة معقولة قالوا جوَّد الشاعر، وإنْ كانت غير معقولة رفضها بعض النُّقاد والبلاغيين.

وكذلك إذا نقص المعنى عنْ تلك الحدود فيُرفض شعر الشَّاعر أيضا! فمنْ الذي يقرّر هذه الحدود؟ وقبل هذا وذاك منْ يستطيع أنْ يجزم بأنَّ للمعنى حدًا متحركا، ومرتبطا ارتباطًا عضويًا بقصد المتكلم، وبالمقام، وبحال المخاطب؛ لذا لا يمكن أنْ يكون المعنى ثابتًا في مختلف المواقفِ والأحوال.

ولو عدنا إلى قدامة بن جعفر، وإنْ كان قد قدَّم أوّل تعريف للمبالغة، لكنَّه لم يكن أوّل منْ تكلَّم عليها، فقد كانت اللفظة مستخدمة قبله بمعناها اللغويِّ استخدامًا غير اصطلاحي. وذلك قبل أنْ تتفرع اللّغة إلى علومها المختلفة. وتُقَسَّم البلاغة إلى علومها الثلاثة، وتُصَنَّف المبالغة ضمن علم البديع؛ إذْ كان حضورها -على سبيل المثال- عند الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) في كلامه على الزِّيادة في معنى اللفظة المفردة. وهو ما أصبح يُعرَف بصيغ المبالغة فيما بعد. يقول سيبويه: «قالوا: خشن، وقالوا: اخشوشن، وسألتُ الخليل، فقال: كأنَّهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنَّه إذا قال: اعشوشبت الأرض، فإنَّما يريد أنْ يجعل ذلك كثيرًا عامًّا قد بالغ»[٥]؛ لذلك لا يمكن فصل المبالغة في المبنى عنْ المبالغة في المعنى. ومنْ الطبيعيِّ أنْ تتضافر جهود علماء اللغة في حقليْ الصَّرف والبلاغة لتقديم فهم أوسع لفكرة المبالغة على العموم. ولكنْ دواعي تنظيم البحث منهجيًا هي التي توجِّه الكلام إلى مبحث المبالغة في جانبه البلاغيِّ فقط دون الصَّرفيّ.

وتتردّد اللفظة أيضا عند ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، حيث يستخدمها بالمعنى اللغويِّ الدالّ على التكثير في معنى التراكيب. وقد أورد أمثلةً كثيرة أصبحت معظمها فيما بعد أمثلة معتمدة في مبحث المبالغة بالشَّكل الذي استقرَّ عليه في المصادر البلاغيّة المتأخِّرة[٦].

وقد حضر مفهوم المبالغة بالمعنى دون اللفظ في عدد منْ المؤلَّفات الأدبيّة المبكّرة، منها: الحيوان للجاحظ (ت٢٥٥هـ)، الذي سمَّاها إفراطًا، والكامل في اللغة والأدب للمبرّد (ت٢٨٥هـ)، الذي سمَّاها إفراطًا وتجاوزًا، و(عيار الشِّعر) لابن طباطبا (ت٣٢٢هـ)، الذي سمَّاها إغراقًا وإفراطًا في الوصف[٧]، وغيرهم.

٤. أقسام المبالغة:

قسَّم البلاغيون المتأخرون المبالغة إلى ثلاثة أقسام: التبليغ، والإغراق، والغلوّ. وقد ناقش كثير من النُّقاد المحدثين هذا التقسيم. وأبدوا فيه آراءَ مختلفةً قبولا ورفضًا. وقد رأى بعض

الذيـن قبلـوه أنَّ «اعتبـار المتأخريـن المبالغـة بأنواعها على أنَّها ثلاثة فنون بديعيّة مستقلّة فيه تطوير لمفهوم المبالغـة، وهو أولى بالاتّباع؛ لأنَّه يميِّـز كلَّ فنٍّ عن الآخر، ويَحول دون اختلاطها وتداخل بعضـها في بعض؛ لذلك يجدر بنا أنْ ندرس كلاًّ منها علـى حِدَة للخروج بصـورة واضـحة المعالم لكلِّ فنٍّ مِنْ هذه الفنون البديعيّة الثلاثة»[٨]، أمَّا الذين رفضوا هذا التقسيم، فقد رأوا فيه تمزيقًا له.

ويتحـدَّث أحدهـم عـنْ تلقّـف المتأخِّرين لما جـاء بـه قدامة وغـيره في موضـوع المبالغة والغلوّ، ويقول: «إنَّهم راحوا يشـققون النَّظرة إلى المبالغة، ويقسِّـمونها منْ إمكان التحقّق في العقل والعادة أوَّلا، ومنْ ثَمَّ كان لديهم ما يسمَّى بالتبليغ والإغراق والغلـوّ. وقد حصر الخطيبُ القزوينـي المبالغة في هـذه الأقسـام الثلاثة»[٩] التي استقرَّتْ عليها المبالغةُ في المصادر المتأخِّرة وكثيرٍ من المراجع الحديثة، وتفصيلها كالآتي:

أ. التبليغ: وهو أنْ يكون الشَّـيء ممكنًا عقلا وعادة.

ب. الإغـراق: وهو أنْ يكون الشَّـيء ممكنًا عقلا لا عادة.

ج. الغلـوّ: وهـو أنْ يكون الشَّـيء غير ممكن عقلا وعادة.

وتقتضي القسمةُ العقليَّة أنْ يكون هناك قسمٌ رابـع يكون فيـه المعنى غير ممكن عقـلا وممكنًا عادة، لكنْ منْ غير الطبيعيِّ أنْ يحدث هذا، بأنْ يكون هناك أمرٌ لا يمكن للعقل تصوّره ويحدث في العادة؛ فلم يدرجوه في قسمتهم هذه التي لم تظهر إلاَّ بعد السّـكاكي الـذي لم يفرد للمبالغة فصـلا خاصًّـا بها -كما سـيظهر بعـد قليل- والخطيب القزويني هو صـاحب هذا التقسـيم بهذه التفاصـيل وهـذه التعريفـات التي يؤدي تتبعها في المصادر البلاغيّة إلى هذه النتيجة، وإنْ كان ابن النَّاظم قد سبق إلى شيءٍ منها[١٠].

فالبلاغيّـون المتقدّمـون لم يجعلـوا المبالغـة جزءاً من البديع أساسـا، ولم يعرِفوا لها أقساما. ويُسـجَّل هذا للبلاغيـين القدماء الذيـن كانوا -في مجملهم- أكثر وعيًـا وأعظم إدراكًا لقيمة هذا اللـون منْ ألوان التعبير مـن المتأخِّرين وقد تناولتْ طائفة ليسـت قليلة منهم المبالغة تناولا يتَّفـقُ إلى حدٍّ كبـيرٍ وطبيعة النَّصـ الأدبيِّ، وما يحيط به منْ ملابسات، وما يكتنفه منْ أحوال؛ لذا جـاء تناولهـم ينمّ عـنْ فهم للمبالغـة بعيد عن الـزَّج بها في مجـال الادِّعاء والكـذب، أو علـى الأقل النأي بها عـنْ الرَّبط بينها وبين هذا المجال، الذي حاول المتأخِّـرون أنْ يجعلوهما شيئًا واحدًا، أو شدّهما معًا برباط وثيق[١١].

ويبـدو موقف البلاغيـين المتأخِّرين غريبًا إلى حدٍّ مـا؛ لأنَّ ما فعلـوه وأجهدوا أنفسـهم فيه هو أنَّهم «شـغلوا أنفسهم بتصـوير الواقع، أو بالبحث عنْ الواقع في الصّورة الفنيّة. والبحث عنْ الحقيقة في المجاز. وبقدر وضوحها وقربها والتحام أجزائها تُقبَل الصـورة المبالغ فيها، وإنْ

أراد الفنّان الوصـول إلى مرحلة ما بعد الواقع، فقد كذِب ولكنْ كذبًا مقبولا عندهم»[١٢].

٥. موقف الشُّعراء من المبالغة:

يزخـر الـتُراثُ الشِّـعريُّ بمواقـفِ الشُّـعراء والممدوحـين من المبالغة في عـدد من الرّوايات المبكّـرة التي تحتفـظ بها ذاكرة الـتُراث الأدبيِّ والنَّقديِّ العربيّ، وهي مواقفُ متباينةٌ وليسـت موحَّدةً أو ثابتةً، بمعنى تشـكُّلها تلقائيًا – بعيدًا عـن التنظـير– بحسـب طبيعـة النَّص نفسـه، ومعنـاه، وظروفـه المقاميّـة المصـاحبة، وليس بحسـب القوالب الجاهـزة والقواعـد الثابتة، والتقسـيمات التي يقبلها –أولا يقبلها– العقل أو العادة أو كلاهما.

ومنْ هذه الرّوايات قصَّة حسَّان بن ثابت مع النَّابغة الذبياني التي أنكر عليه فيها تقليله لجفانه وأسيافه، وعاب عليه عدم مبالغته في التعبير عنْ كرمه وشـدَّة فتكه بأعدائه[١٣]؛ فالنَّاقد يميل فيها إلى المبالغة بما يخدم المعنى.

كما نعثر في العصر الأموي على موقف آخرَ، حدث بين عبد الملك بن مروان وكثيّر عزَّة حين مدحه بقوله (الطويل):

على ابنِ أبي العاصي دلاصٌ حصينةٌ
أجـاد المُسَدّي سردَهـا وأذالَـها
يؤودُ ضعيفَ القوم حملُ قتيرها
ويستضلع القومُ الأشمُّ احتمالـها

فقـال له عبـد الملـك: أفـلا قلت كمـا قال الأعشى لقيس بن معد يكرب (الكامل):

وإذا تجـيءُ كتيبـةٌ ملمومـةٌ
خرساء يخشى الذائدون نهالَها
كنتَ المقدمَّ غيرَ لابس جُنَّةٍ
بالسَّيف تضربُ مُعلِمًا أبطالَها

فقـال: يـا أميرالمؤمنـين، وصـف الأعشـى صـاحبه بالطَّيش والخرق والتغرير، ووصفتُك بالحزم والعزم، فأرضـاه. وعلَّق المرزبانيّ قائلا: «رأيت أهل العلم بالشِّعر يفضِّلون قول الأعشى في هذا المعنى على قول كثير؛ لأنَّ المبالغة أحسن عندهـم مـن الاقتصـار علـى الأمر الأوسـط، والأعشـى بالغ في وصف الشَّجاعة حتى جعل الشُّجاع شديد الإقدام بغير جُنَّة، وإنْ كان لُبْسُ الجُنَّة أولى بالحزم وأحقّ بالصَواب. ففي وصف الأعشـى دليل على شدَّة شَـجاعة صاحبه؛ لأنَّ الصَّواب له، ولا لغيره إلاّ لُبس الجُنَّة»[١٤].

فالمقـام مقـام مـدح، والمخاطَبُ/المتلقّـي، خليفـةٌ يحـبُّ أنْ يُمدَح بمـا فيه وبمـا ليس فيه، ويحبُّ أنْ يفوق مدحُه مدحَ أيِّ شـخص آخر؛ فكان حريصًـا علـى أنْ يقول فيه الشَّـاعر ما لم يقله في غيره، وكأنّه يدفعه إلى المبالغة في مدحه ليرضى عنه.

وكذلك؛ موقف عبد الملك بن مروان مع عبيد الله بن قيس الرقيّات، الذي أنكر عليه قوله فيه (المنسرح):

يأتلقُ التَّاجُ فوق مفرِقِه
على جبينٍ كأنَّه الذَّهبُ

إذْ قال له: تقول فيَّ هذا، وتقول لمصعب (الخفيف):

إنَّما مصعبٌ شهابٌ من اللَّه
تجلَّت عنْ وجههِ الظلماءُ

أو قال له: تمدحني كما تُمدح ملوك الأعاجم؛ -لأنَّ التيجان كانت من زِيِّ ملوك العجم، ولم يكنْ خلفاء العرب يعرفونها-، وتمدح مصعبًا كما تمدح الخلفاء. ويتفق ابن سنان الخفاجي مع رأي عبد الملك بن مروان -وهو يردُّ على قدامة بن جعفر- قائلا: والأمر على ما قال عبد الملك؛ لأنَّ مدح الخليفة بأنَّه شهابٌ من (الله) أبلغ منْ مدحه باعتدال التَّاج فوق مفرقه. كأنَّ عبد الملك أراد في الموضعين المبالغة، ومدحه بالأفضل والأحسن[١٥].

فالمبالغة كانت مطلبًا ينشده المتلقي، سواء كان ناقدًا أم ممدوحًا. ولم تكن عيباً منْ عيوب الكلام إلاَّ حين تأتي بما لا يتناسب مع المقام أو مع المعنى الذي كان يسعى إليه الشَّاعر. ومنْ ذلك ما تذكرُه المصادرُ عنْ أمّ جندب وقصَّتها مع زوجها امرئ القيس وعلقمة الفحل الذي فَضَّلَتْ شعره على شعر زوجها؛ لأنَّ الأخير قصَّر عن المثال، وبالغ في وصف فرسه بما يجهدُهُ، فلمْ يحقّق الغرضَ المناسب في المعنى الذي كانا يتبارزان فيه، فكان أنْ حَكمتْ أمّ جندب لعلقمة الفحل الذي وُفِّق بالعزوف عنْ المبالغة في نصِّه[١٦].

وهناك رواياتٌ ونصوصٌ كثيرة أخرى يظهر فيها الموقف من المبالغة بحسب السِّياق والظروف المصاحبة للنَّص دون أنْ يكون في ذهن النُّقاد حينها أيّ تصنيف أو تقسيم أو ادِّعاء بالإمكان أو الاستحالة عقلا أو عادة كما أصبح عليه الحال فيما بعد.

٦. موقف البلاغيين القدامى والمعاصرين من المبالغة:

يضيق المقام عنْ تتبُّع المراحل التي مرَّ بها مصطلح (المبالغة) منذ ظهوره حتى صار مبحثًا بلاغيًا قائمًا بذاته منْ مباحث علم البديع، خاصَّةً مع وجود عدد من الدِّراسات التي تكفَّلت به[١٧]. والمهم هو البحث في سلامة فصلِه عنْ غيره من المباحث، وصحَّة وجوده في مصادر البلاغة ومراجعها، وانسجامه مع التَّعريف الذي وُضِع له منْ جهة، ومع فكرة التَّحسين والتزيين التي أصبح علم البديع مختصًّا بها منْ جهةٍ أخرى.

وتكاد تجمع عدد من الدِّراسات بأنَّ مصطلح المبالغة وما تفرَّع عنه منْ مصطلحات أخرى لا يختصُّ بها علمٌ منْ علوم البلاغة، أو

هكذا كان ينبغي –وهو على أيّة حال ما درج عليه الأوائل–، ولكنَّ البلاغيين المتأخّرين طَفِقوا يخصُّون المبالغة بعلم البديع، وينظرون إليها نظرة سُداها ولُحمتها القسمة المنطقيَّة القائمة على ما يجيزه العقل أو لا يجيزه، وما يمكن تحقّقه في الواقع الخارجيّ وما لا يمكن، ثم توالت الأحكام وفقًا لهذه النَّظرة[١٨].

وقد تتبّع عددٌ من الباحثين المعاصرين ورود المبالغة وتداخلها في البلاغة العربيّة بكلِّ علومها وفروعها مع كلِّ علم وفنٍّ منها؛ فهي تحضر في معظمها حضورًا راسخًا بوصفها هدفًا وغاية، وليست أداةً أو وسيلة.

ولا نريد تكرار ما في هذه الدِّراسات القيِّمة إلاّ ما يساهم بتعزيز الفكرة التي بنيت عليها هذه الدِّراسة؛ وهي أنَّ المبالغة لا تقوم بوصفها مبحثًا مستقلا، ولا يصحُّ وجودها بمفردها بمعزلٍ عنْ مباحثَ أخرى لكونها جزءًا منْ كلّ، وهي غاية يسعى المبدع إليها مستخدمًا أساليبَ وألوانًا شتَّى تتنوَّع بين علوم البلاغة المختلفة.

منْ ذلك ما قاله منير سلطان في كتابه البديع: «تكاد كلمة المبالغة ومرادفاتها تطلُّ علينا في كلِّ مبحث منْ مباحث البلاغة التي راح البلاغيّون يوزِّعونها على ما عُرف فيما بعد بعلوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، والغرض الذي يقف وراء هذه المباحث كما تصوّره هؤلاء البلاغيّون –يتساوى فيهم المتقدِّمون والمتأخِّرون– توكيد المعنى وإيضاحه، والمبالغة في إثباته، إلى غير ذلك منْ كلمات تكاد لا تختلف حين يكون الكلام على غرض هذا المبحث أو ذاك. أمَّا إذا كان ثمَّةَ خلاف فهو في الدَّرجة ليس غير»[١٩].

وربَّما لهذا السَّبب أدخل بعض النُّقاد والبلاغيين في المبالغة مباحثَ كثيرة، كابن رشيق الذي أدخل التَّشبيه، والاستعارة، وضربًا من التتميم، والتقصِّي، وترادف الصِّفات، والإيغال، ونفي الشَّيء بإيجابه، وبعض أنواع الحشو، كما يرى عالي القرشي[٢٠]. ولوعدنا إلى كلام ابنْ رشيق في هذا الصَّدد حين يعلِّق على قول ابن المعتز يصف خيلاً (الطويل):

صبَبْنا عليها ظالمينَ سياطَنا
وطارَتْ بها أيْدٍ سِراعٌ وأرجُلُ

بقوله: «وهذا عند جميع النَّاس من باب الحشو، وهو عندي مبالغة، وكذلك الإيغال»[٢١]. فهو لا يرى لفظة (ظالمين) حشوا هنا؛ لأنَّها أضافت للمعنى، والحشو لا يضيف للمعنى، فتصبح لفظة (ظالمين) مبالغة. وهو لايرى الحشو مبالغة كي يقول القرشي باعتباره بعض أنواع الحشو مبالغة –وهذا لايعنينا الآن– إنَّما خلط ابن رشيق بين كون المبالغة أصلاً يضمُّ فروعا عدَّة، أو أنَّها فرعٌ لأصول عدَّة. أيْ أنَّ الاستعارة أو التَّشبيه أو غيرهما يُعدَّان من الأصول في التَّعبير، وتأتي هذه الأصولُ لأغراض منها المبالغة، وليست المبالغةُ هي الأصلَ الذي يضمُّ فروعًا أو مباحثَ أخرى. والأمر نفسُه مع ابن سنان، فأنواع المبالغة عنده هي: الاستعارة، والتَّشبيه، والكناية، وتأكيد

المدح بما يشبه الذَّم، وصورة الوهم[٢٢].

ولا أدري كيف جعل المبالغة أنواعًا بدلا منْ رؤيتها غرضًا كما عبَّر عنْ ذلك في تطبيقه على كثير من الأبيات الشِّعريَّة. وحين نصل إلى نهايات القرن الخامس الهجري عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، سيتأكد هذا الزَّعم أكثر؛ فهو «لم يُفرد للمبالغة حديثًا خاصًّا، إنَّما تعرَّض لها في أثناء تحليله النُّصوص؛ فربط بينها وبين الغرض من التَّشبيه، والاستعارة، والحذف، والتَّعليل، والطِّباق، وفرَّق بينها وبين الإغراق. وأقامها على الإيهام والتجوّز، وجعل للبراعة فيها فضل السَّبق، وميزة التفرُّد، وعزَّة النّبوغ، وهي عنده تعني أنْ يبلغ الواصف فيما يصف غاية الكمال، وأنْ يكون على فرط الاستقصاء، حتى لا يحصل عليه مزيد. وهي عنده درجة تأتي بعد درجة الاقتصاد في الصِّفة، والقول إذا بلغ هذه الدَّرجة إذا شاء سَحَرَ، وقلب الصّور»[٢٣].

كذلك لم يفرد السّكاكي (ت٦٢٦هـ) للمبالغة في كتابه بابًا خاصًّا بها، مع إشارته في ختام كلامه على المباحث البلاغيّة إلى علم البديع بنوعيه: المعنويّ واللفظيّ دون أنْ يذكر المبالغة في أيٍّ منهما، على الرغم منْ تكراره لفظة المبالغة في ثنايا كلامه على المباحث البلاغية الأخرى.

ويضفي ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) معاني الاقتصاد والتَّفريط والإفراط على المبالغة بوصفها نوعًا من الصِّناعة المعنويّة، يقول: «اعلم أنَّ هذه المعاني الثلاثة، من الاقتصاد والتَّفريط والإفراط، توجد في كلِّ شيء: منْ علم، وصناعة، وخلق. ولا بدَّ منْ ذكر حقيقتها في أصل اللغة حتى يتبيَّن نقلها إلى هذا النَّوع من الكلام»[٢٤]، وواضح منْ كلامه عدم اختصاصها بعلم دون علم، أو بفنٍّ دون فنٍّ، وهي موجودة في كلِّ علم وصناعة وخلق.

وقد عرَّف كلاًّ من هذه المصطلحات عمومًا، ثمَّ ذكر أنَّها نُقلت إلى علم البلاغة العربيّة؛ فعرَّف الاقتصاد في علم البيان: «بأنْ يكون المعنى المضمر في العبارة على حسب ما يقتضيه المعبّر عنه في منزلته. أمَّا التفريط والإفراط فهما ضدَّان: أحدهما؛ أنْ يكون المعنى المضمر في العبارة دون ما تقتضيه منزلة المعبّر عنه. والآخر أنْ يكون المعنى فوق منزلته»[٢٥].

فابن الأثير لم يفرد للمبالغة مبحثًا خاصًا بعلم البديع. ويتكلَّم على علم البلاغة عمومًا دون تخصيص. ولم يشر إلى أيِّ تقسيم وتصنيف.

وهناك منْ وضع المبالغة ضمن علم البديع كما استقرَّ عليه الحال عند البلاغيين المتأخِّرين، كابن النَّاظم (ت٦٨٦هـ)، الذي لم يكن علم البديع لديه منصرفا بمختلف مباحثه إلى التزيين والتحسين، بلْ جمع بين مباحثه وكلام البلاغيين السَّابقين، وبعض اللاحقين على الفصاحة وشروطها، وجعله بنية واحدة ضمن علم البديع الذي يعني معرفة وجوه الفصاحة، وعرَّفها بأنَّها: «صوغ الكلام على وجه له توفية

بتمـام الإفهام لمعنـاه، وتبيين المـراد منه، وهي نوعان: معنويَّة ولفظيَّة، فالفصاحة المعنويَّة خلوّ الكلام عن التعسّـف والتعقيـد، بحيث تكون طريقـه إلى المعنى واضـحة على وفق مقتضـى الظاهر، ولم يخف مسلك المعنى حتى لا يدري منْ أين إليه يُتَوصَّـل، ولا بأيِّ شـيءٍ على معناه يُتَحصَّل، كقول الفرزدق (الطويل):

وما مثلُه في النَّـاس إلاَّ مملَّكاً
أبـو أمِّـه حـيٌّ أبوهُ يقاربُـــهْ

وأمَّـا الفصـاحة اللفظيَّـة؛ فهـي أنْ تكـون الكلمـة غريبة على القياس، سـالمةً عـن التَّنافر والابتذال، دائرة على الألسـن، ولا ممَّا أخطأت فيـه العامَّة ولا مما أحدث المولَّدون، فإنَّ الكلمة متى لم تكـنْ كذلك ربَّما مجَّها السَّـمع، ونَبا عنْ قبولهـا الطَّبع، وقلَّـت عناية السَّـامع بالكلام، فلـمْ يحصـلْ على ما له من الإفهـام. فلا بدَّ في تكميل الفصاحة منْ إبانة المعنى باللفظ المختار، وهي منْ متممات البلاغة، وممَّا يكسـو الكلام حلَّـة التزيين، ويرقّيه أعلى درجات التحسـين، وتتفـرع منها وجوه كثيرة يُصـار إليها في باب تحسـين الكلام، فلنتعرض لذكر الأهم منها في ثلاثة فصـول لأنَّها؛ إمَّـا راجعةٌ إلى الفصـاحة اللفظيّة، وإمَّـا راجعةٌ إلى المعنويّة، والراجعة إلى المعنويَّة إمَّا مختصَّة بالإفهام والتبيين، وإمَّا مختصَّة بالتزيين والتحسين»[٢٦].

وقـد جعل المبالغة من الفصـاحة الرَّاجعة إلى الفصاحة المعنويّة المختصَّة بالإفهام والتبيين. ولم يسـبغ ابن الناظم على المبالغة الدَّور التحسـينيَّ التزيينيَّ الذي تحفل به مصـادرُ أخرى، بلْ أكد على علاقتها المباشرة بالمعنى، وبالفصـاحة التي تعني تمام الإفهام لهذا المعنى.

وقد تناول ابـن الناظم في تطبيقاته (المبالغة) كمـا تناولها مَـنْ قبلَه ومَنْ بعـدَه. ولم يظهر في تطبيقاتـه أيّ اختـلاف ينبـيء عـن اختـلاف تصـنيفه لهـا بسـبب اختـلاف طرحـه لعلـم البديع أساسـا. وحين جاء الخطيـب القزوينيُّ (ت٧٣٩هـ) وأراد تلخيص كتـاب (مفتاح البلاغة) للسـكاكي فاهتمَّ بالتَّصنيف والتَّقسيم والتَّفريـع التي بدأها السـكاكي، فـزاد عليها، وأكـثر منها، حتى أضـاف إلى كتابـه (المفتاح) الذي انبرى لتلخيصه وإيضاحه فروعًا وأقسامًا لم تكن موجودة فيه.

وإذا وصـلنا إلى الطِّيبـي (ت٧٤٣هـ)، فهو يسـقط الكلام على المبالغـة في حديثه عن علم البديع، كما أسـقط مباحثَ أخـرى غيرها من كتابـه، ولا نعـرف إنْ كان قـدْ أسـقطها متَّبعاً خطى الجرجانيّ والسّكاكي، أو أسقطها إهمالا واستنقاصًـا، إلاَّ أنَّ أحد البلاغيين المحدثين عدَّ ذلـك من المثالـب؛ لأنَّها من المباحـث التي لها خطرهـا في دائـرة البحث البلاغي، بحسـب تعبيره[٢٧].

المبحث الثاني
مكانة المبالغة في البديع والمعاني والبيان

أولا. المبالغة وعلم البديع:

نستهل الكلام عن المبالغة وعلاقتها بعلم البديع أولا، مع أنَّ موضعها في مصادر البلاغة ومراجعها يأتي آخراً؛ لأنَّ المبالغة مصنَّفَة ضمن مباحث هذا العلم.

١. المبالغة وفكرة تحسين الكلام:

هل وضع البلاغيون القدماء المبالغة في مكانها الصَّحيح؟ فقد كانت مبحثًا مستقلا عند عددٍ من النُّقاد والبلاغيين القدماء، ومع ذلك لم تدرج ضمن مباحث علم البديع حتى وضعها ابن النَّاظم في هذا الموضع [٢٨]، واقتفى مَنْ جاء بعده خطاه، وركبوا مركبه، وزادوا عليه.

ويتميز ابن الناظم عنهم بأنَّ مباحث علم البديع لديه لا تتساوى في الأثر الذي تحدثهُ في النَّص؛ فبعضها يحسِّن ويزيِّن، وبعضها يبيِّن ويفهِّم، وكانت المبالغة منْ هذا البعض. أمَّا بقيَّة البلاغيين والنُّقاد القدماء وبعض المحدثين؛ فقدْ خلطوا في كلامهم بين هذين الدورين، وتعاملوا مع مباحث علم البديع بحسب تعريف السَّكاكي: «علم يُعرَف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدّلالة»[٢٩]، حيث يؤكد هذا التَّعريف أنَّ البديع علمٌ تحسينيٌّ تزينيّ، لا علاقة له بأصل المعنى، و يأتي في الكلام للزِّينة الخارجيَّة فقط، وليس أكثر منْ هذا.

وعند تأمّل مباحث هذا العلم، أو المباحث التي أدرجها البلاغيّون المتأخّرون فيه، ندرك أنَّ معظمها تؤدي أدوارا تتجاوز الدَّورَ الشَّكليَّ الذي حصرها أولئك البلاغيّون فيه. فالكثير من البلاغيين يفترضون أنَّ المعنى يتمُّ أساسًا قبل المبالغة.

وأنَّها ليست سوى إضافة على ذلك المعنى التَّام دونها، وهذا الافتراض يتعارض مع فكرة المبالغة والمفهوم الذي يتضمنه هذا اللفظ حتى على المستوى اللغويّ؛ لأنَّ المبالغة ليست شيئًا زائدًا على المعنى لتجاوزها إيَّاه و«عدم الاقتصار على الحدِّ الأوسط في المعنى، إنَّما هي إضافة لمزيد من البيان، والتوكيد، وتمكين الصّورة في ذهن المستمع»[٣٠]؛ فالمبالغة جزء أصيل من المعنى الذي لمْ يكن مكتملا قبلها، وإلاَّ لكان المبدع اكتفى به، لكنَّه لجأ إليها كي يتمَّ المعنى المراد بها، وهي هدف يقود إلى أهداف، وليست هدفًا نهائيًا يتوخَّاه المبدع لذاته.

وعنْ علاقة المبالغة بعلم البديع يمكن ملاحظة رأي بكري شيخ أمين في ختام كلامه على هذا المبحث –الذي أورده في علم البديع كما فعل مَنْ قبله ومَنْ بعده– حيث يتساءل عن المبالغة هل هي تحسين معنويٌّ بديعيّ؟ فيجيب: «وأخيرًا؛ فإذا كان عدد من العلماء أدرج بحث (المبالغة) في علم البديع، ثمَّ جعله فرعًا منْ فروع

التَّحسين المعنويِّ للكلام، فإنَّا نرى أنَّ العلماء هؤلاء قد ظلموا هذا البحث وهضموه حقه؛ لأنَّ مباحث البديع -في نظرهم- بمثابة الزِّينة، والكماليات والنوافل، وليست عناصر أساسيّة في التعبير الفنيّ الرفيع.. المبالغة.. عنصر أصيل في حديث النَّاس، وتعبيرهم، وشعرهم، ونثرهم، وليس قاصرًا على الأدباء والشُّعراء، وإنَّما هو عامٌّ مشترك بين الناس جميعًا، بل إنَّه ظاهرة إنسانيَّة تتجاوز الإنسانَ العربيَّ واللغة العربيَّة لتكون جزءًا من تعبير الإنسان في كلِّ الأوطان والأزمان واللغات»[٣١].

وإذا كان هذا البلاغيُّ المعاصر يرى في المبالغة عنصرا أصيلا في حديث النَّاس، وليس الأدباء والشعراء فقط، وليست للزِّينة والتحسين الخارجيِّ فقط، فلماذا يناقض فعله قوله؟ ولماذا يضعها حيث يرى أنَّه لا يناسبها؟ وتتكرَّر المبالغة في حديث بعض النُّقاد والبلاغيين القدماء حول مبحث (تأكيد المدح بما يشبه الذَّم). يقول ابن سنان الخفاجي: «ومن المبالغة قول النابغة الذبياني (الطويل):

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم
بهنَّ فلولٌ منْ قِراع الكتائبِ

وإنَّما كان هذا الاستثناءُ من المبالغة في المدح؛ لأنَّه قد دلّ به على أنَّه لو كان فيهم عيب غيره لذكره، وأنَّه لم يقصد إلاّ وصفهم بما فيهم على الحقيقة»[٣٢].

٢. التتميم رديف المبالغة:

وهومن مباحث علم البديع الذي يرتكز- في المصادر والمراجع البلاغية- على مفهوم (المبالغة)، ومبحث التتميم: «وهو التَّمام أيضا، وبعضهم يسمِّيه ضربًا منه احتراسًا واحتياطًا. ومعنى التتميم: أنْ يحاول الشَّاعر معنى، فلا يدع شيئًا يتمُّ به حسَّنه إلاّ أورده وأتى به: إمَّا مبالغة، وإمَّا احتياطًا واحتراسًا من التقصير، وينشدون بيت طرفة (الكامل):

فسقى ديارك غيرَ مفسدها
صوبُ الرَّبيع ودِيمةٌ تهمِي

لأنَّ قوله (غير مفسدها) تتميم للمعنى، واحتراس للدِّيار من الفساد بكثرة المطر»[٣٣].

وقد ذكر ابن رشيق أنَّ قدامة عاب «على ذي الرِّمة قوله (الطويل):

ألا يا اسْلَمي ياديارَ ميَّ على البِلى
ولا زالَ منهلاً بجرعائكِ القَطْرُ

فإنَّه لم يحترس كما احترس طرفة، فردَّ ذلك عليه بأنَّ الشاعر قدَّم الدُّعاء بالسَّلامة للدَّار في أوَّل البيت، وهذا هو الصَّواب.

وقال زهيربن ابي سلمى (البسيط):

من يلْقَ يومًا على علاَّته هرمًا
يلقَ السَّماحَةَ منه والنَّدى خلُقا

قوله (على علاّته) مبالغة وتتميم

عجيب»[٣٤]. ويجعل ابن رشيق التتميم رديفًا للمبالغة. أمّا ابن أبي الإصبع -على سبيل المثال- يجعله متضمناً طوراً المبالغة و طوراً الاحتياط[٣٥].

وإلى هذا الرأي يذهب الطيبي الذي يعرّفه بأنّه: «تقييد الكلام بتابع يفيد مبالغة أو صيانة عن احتمال مكروه، فمن الأوّل لفظًا ومعنى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنعام: ١٥٤)، أيْ على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع، أيْ زيادة في علمه على وجه التتميم. وقوله تعالى في توجيه ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴿٨﴾ ﴾ (الإنسان: ٨) أيْ مع حبِّ الطعام وهو اشتهاؤه، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴿٦﴾ ﴾ (الانفطار: ٦)؛ فقوله الكريم تتميم ومبالغة للتربية، فإنّ التربية مشعرة بالكرم»[٣٦].

ثانيا. المبالغة وأساليب علم المعاني:

يتكلم البلاغيّون على المعنى وكأنّه أمرٌ قابل للوزن والضّبط؛ فهناك معنى محدَّد وثابت (وسط) والتعبير عنه يسمّى اقتصادًا، وهناك معنى ناقص عن القدر الذي يراه البلاغيّون وسطًا، والتّعبير عنه يسمّى تفريطًا، وأخيرًا هناك معنى زائد والتعبير عنه يسمى إفراطًا، أو مبالغة، أو غير ذلك من الأسماء التي اختاروها واصطلحوا عليها. ولكنْ يبقى السُّؤال: منْ الذي يحدّد القدر الوسط من المعنى؟ المبدع نفسه؟ أمْ المتلقّي؟ أم النّاقد؟ وكيف يُحدَّد؟

١. تمام المعنى ومقتضى الحال:

إنَّ المبدع الذي ينشيء نصَّه هو الوحيد القادر على تحديد تمام المعنى منْ عدمه، واضعًا في ذهنه حال المخاطب (المتلقّي)، والظروف المحيطة به؛ لذا يستخدم من الألفاظ والصّور والمعاني والتراكيب ما يناسب غايته وهدفه، ويكون أكثر مطابقة من غيره للمقام.

وبهذا نقترب إلى حدٍّ ما منْ علم المعاني الذي يُعرَّف أنّه «علم يُعرف به أحوالُ اللفظ العربيّ التي بها يطابق مقتضى الحال»[٣٧]. ويعرّفه ابن النّاظم بأنّه: «تتبّع خواصّ تراكيب الكلام وقيود دلالته، ليُحترَز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره. ومقتضى الحال يتفاوت؛ فتارة يقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد منْ دلالاتَ وضعيّة، وألفاظ كيف كانت، ونظم لها لمجرد التأليف، وأخرى تقتضي ما يفتقر في تأديته إلى أزيد؛ فإنَّ مقامات الكلام متفاوتة، ولكلٍّ منْ ذلك مقتضى يخصُّه، ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدٍّ ينتهي إليه الكلام مقام»[٣٨].

إنَّ علم المعاني معنيٌّ بتوجيه المبدع، أو المتكلِّم، إلى الكلام بالقدر الذي يتناسب مع المعنى، بحيث يعرف كيف يفعل ذلك ثم يقوم به بنفسه، لا أنْ يوكل المهمَّة إلى غيره ليقرّر إنْ كان كلامه مطابقًا لمقتضى الحال التي خبرها المبدع بنفسه، أو أراد بلوغها.

ومقام الكلام هو الذي يحدّد الأسلوب. والقدر الذي يجب على المبدع اتباعه وبناء كلامه عليه؛ لهذا أشار إلى أنّ لكلٍّ مقام من مقامات الكلام مقتضى يخصُّه، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقامه الخاص به أيضا؛ لذلك فإنّ تحديد قدر المبالغة في الكلام، وما يتناسب منها مع المقام أو لا يتناسب يدخل أيضا في علم المعاني، وليس أمرًا تحسينيًا يأتي بعد تمام المعنى ليزيّنه ويزيد عليه بما يمكن الاستغناء عنه.

٢. أسلوب الخبر:

يُعدُّ أسلوب الخبر أول مباحث علم المعاني؛ إذْ يتكلّم البلاغيّون على مؤكدات الخبر، ويقولون إنّها تتفاوت بحسب موقف المتلقّي؛ فكلّما زاد عدد المؤكدات في النّص كان ذلك منْ باب المبالغة، والرّغبة في زيادة التوكيد الذي تكفي أداة واحدة منْ أدواته ليكون موجودًا، ولكنّ استخدام أدوات عدّة، مثل: القسم ولام الابتداء ونون التوكيد الخفيفة أو الثّقيلة تجعل المتلقّي يستشعر درجةً منْ المبالغة في التوكيد بكلام المبدع أو المتكلّم.

٣. أسلوب النهي: قد تأتي بعض (الأساليب الإنشائيّة) للمبالغة كالنّهي، ويذكر المعرّي (ت٤٤٩هـ) –على سبيل المثال– في (الصّاهل والشّاحج) مثالا على ذلك: «قول القائل إذا نهاك عن الرجل وأذيّته: لا تؤذه ولا تنظر إليه، وإنّما ذلك مبالغة في النّهي»[٣٩].

٤. أسلوب الحذف:

وقد يكون (الحذف) للمبالغة، كقول البحتري (الخفيف):

قدْ طلَبْنا فلمْ نجدْ لك في السؤ
ددِ والمجدِ والمكارمِ مِثْلا

أيْ قدْ طلبنا مثلا فلم نجد. وذكر الخطيب القزوينيُّ أسبابًا عدَّة للحذف هنا، منها أنْ يكون القصد المبالغة في التأديب مع الممدوح بترك مواجهته بالتّصريح بما يدلُّ على تجويز أنْ يكون له مثلا، فإنّ العاقل لا يطلب إلاّ ما يجوز وجوده[٤٠].

٥. الإيغال:

وقد تحدَّث القزوينيُّ عنْ (الإيغال) في أثناء حديثه عنْ (الإطناب)، وعرَّفه بأنّه: «ختم البيت بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قول الخنساء (البسيط):

وإنّ صخرًا لتأتمُّ الهُداةُ بـه
كأنّه علَمٌ في رأسِه نارُ

لم ترضَ أنْ تشبِّهه بالعلَم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية، حتى جعلت في رأسه نارًا»[٤١].

٦. أسلوب القصر:

حدَّد القزوينيُّ (القصْر) بنوعين هما: حقيقيٌّ وغيرُ حقيقيّ، وكلُّ واحد منهما ضربان:

قصر الموصوف على الصِّفة، وقصر الصِّفة على الموصوف. والأول من الحقيقي ممتنع في الكلام كقولك: ما زيد إلاَّ كاتب، إذا أردت أنَّه لا يتَّصف بصفة غير الكتابة. والثاني منه كثير، كقولنا: ما في الدار إلاَّ زيد. والفرق بينهما ظاهر، فإنَّ الموصوف في الأول لا يمتنع أنْ يشاركه غيره في الصِّفة المذكورة. وفي الثاني يمتنع، وقد يُقصد المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور، فينزل منزلة المعدوم[٤٢].

ثالثا. المبالغة في علم البيان:

١. التَّشبيه:

يقول الطيبي (ت٧٤٣هـ) في علم البيان: «هومعرفة إيراد المعنى الواحد في الطّرق المختلفة الدّلالة بالخفاء على مفهومها، تفاديًا عن الخطأ في التَّطبيق لتمام المراد. ونعني بتمام المراد: كنه ما يقصده البليغ من المبالغة، وبالمعنى الواحد ما يقتضيه علم المعاني، وبالطرق التراكيب، وإنَّما قيّد الدّلالة بقوله على مفهومها احترازًا عنْ دلالات الألفاظ المترادفة المختلفة بالخفاء؛ باعتبار منطوقها لقلَّة دورانها على الألسنة. وذلك غير مجدٍ في المبالغة، وإنَّما أعرضنا عنْ ذكر الوضوح؛ لأنَّ الغرض من ذلك الإيراد المبالغة، وهي إنَّما تحصل منْ خفاء الدّلالة، وكلّما ازدادت خفاءا ازدادت مبالغة. مثاله، إذا أردنا إيراد معنى قولنا: زيد جواد مثلا في الأصول الثلاثة نقول:

❁ في طرق التَّشبيه: زيد كالبحر في السَّخاوة، وزيد كالبحر، وزيد بحر.

❁ وفي طرق الاستعارة: رأيت بحرًا في الدَّار، ثم لجَّة زيد كثرتْ، ثم لجَّة زيد متلاطم أمواجُها.

❁ وفي طرق الكناية: زيد مضياف، وزيد كثير أضيافه، وزيد كثير رمادُه، ثمَّ إنّ الرَّماد كثر في ساحة زيد، ثمَّ إنَّ الجود في قبَّة ضُربت على زيد، ثمَّ إنَّه مصوّر عن الجود، فظهر منْ هذا البيان أنَّ مرجع البيان إلى اعتبار المبالغة في إثبات المعنى للشَّيء. وذلك إمَّا على طريق الإلحاق أو الإطلاق، والثاني إمَّا إطلاق الملزوم على اللازم، أو عكسه، وما يبحث فيه عن الأوَّل التَّشبيه، وعن الثاني المجاز، وعن الثالث الكناية، فرتّبنا الكلام على ثلاثة أصول»[٤٣].

ويتَّضح منْ هذا الاقتباس الطويل نوعًا ما؛ أنَّ المبالغة جزءٌ لا يتجزأ منْ مباحث علم البيان، ولا يمكن فصلها عنها لحضورها فيه بمختلف أنواعه؛ سواء استخدمنا التشبيه أم الاستعارة أم الكناية؛ لأنَّ الغرض منْ كلِّ ذلك الوصول بالمعنى إلى أقصى درجاته توكيدًا أو توضيحًا أو تعليلا أو غير ذلك، وهذه هي المبالغة في جوهرها.

ويعالج المبرّد (ت٢٨٥هـ) المبالغة من خلال دراسته التَّشبيه، قائلا: «إنَّ العرب تشبِّه على أربعة أضرب، منها: التَّشبيه المفرط، والتَّشبيه المصيب، والتَّشبيه المقارب، والتَّشبيه البعيد

الذي يحتاج إلى التَّفسير، ولا يقوم بنفسه، وهو أخشنُ الكلام. فمن التَّشبيه المفرط المتجاوز قولهم للسَّخيِّ: هو كالبحر، وللشّجاع: هو كالأسد، وللشَّريف: سَما حتى بلغ النَّجم، ثم زادوا فوق ذلك»[٤٤]. ويربط ابن رشيق ربطًا مباشراً بين التَّشبيه والاستعارة منْ جهة، والمبالغة منْ جهة أخرى بقوله: «ولو بطلت المبالغة كلُّها وعِيبت لبطل التَّشبيه وعِيبت الاستعارة، إلى كثير منْ محاسن الكلام»[٤٥]. وتبعه ابنُ النَّاظم في هذا الرأي، وأضاف؛ «أنَّها لو كانت معيبة لما أتت في القرآن الكريم على وجوه شتَّى. ولكان الذين مذهبهم ترجيح الصِّدق وهم أكثر الفحول كزهير وحسَّان والحطيئة يكرهون ضدَّه ويجحدون فضله، وهم بخلاف ذلك؛ لأنَّهم قد استكثروا منه، وقلَّما يخلو شعرهم عنه. فعائب المبالغة على الإطلاق مخطيء، وعائب الكلام الحسن بترك المبالغة غير مصيب، وخير الأمور أوسطها»[٤٦].

ولقد عاب كثير من النُّقاد والبلاغيين القدماء صوراً لم يستطيعوا تقبُّل المبالغة الموجودة فيها، لكنَّ استعمالها في القرآن يحتِّم إعادة النَّظر فيها مرَّة أخرى، وعدم رفضها كليًّا، مقارنة بالواقع الخارجيِّ أو بالتحقق العقليِّ أو غير ذلك.

وبالعودة إلى القرن الخامس الهجري، يربط ابن سنان أيضا بين التَّشبيه والمبالغة التي تمثِّل الغرض منه فيقول: «الأصل في حسن التَّشبيه أنْ يمثِّل الغائب الخفيّ الذي لا يعتاد بالظاهر المحسوس المعتاد، فيكون حسنُ هذا لأجل إيضاح المعنى وبيان المراد، أو يمثِّل الشَّيء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه، فيكون حسن ذلك لأجل الغلوّ والمبالغة»[٤٧]. فالتَّشبيه له غرضان: إيضاحُ المعنى، وبيان المراد.

٢. المبالغة والغلوّ:

يستشهد ابن سنان بعدد من الآيات الكريمة كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا ﴿٣٩﴾ ﴾ (النّور:٣٩)، وقوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ﴾ (إبراهيم:١٨)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ﴾(الرحمن:٣٧)، وغيرها من الآيات الكريمة، ثمَّ يعلّق: «وهذه التشبيهات كلّه ما بيّناه منْ تشبيه الخفيِّ بالظاهر المحسوس، والذي لا يعتاد بالمعتاد، لما في ذلك منْ البيان إلاّ قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ ﴿٢٤﴾ ﴾ (الرَّحمن:٢٤)، فقد شبَّه الشَّيءَ بما هو أعظم منه على وجه المبالغة. ومنْ التَّشبيه في الشِّعر قول النَّابغة الذبياني(الطويل):

فإنَّك كاللَّيل الذي هو مُدرِكي
وإنْ خلتُ أنَّ المنتأى عنكَ واسعُ

وهذا التَّشبيه يجمع المقصودين من الظهور والمبالغة. أمَّا الظهور؛ فلأنَّ علم النَّاس بالليل لا

بدَّ منْ إدراكه له أظهر منْ علمهم بأنَّ النعمان لا بدَّ منْ إدراكه له، وأمَّا المبالغة فإنَّ تشبيهه بالليل الذي لا يصدُّ دونه حائل أعظم وأفخر وأبلغ في المدح»[٤٨]. ونلاحظ أنَّ طرح مفهوم المبالغة ودورها في النَّص الشِّعريِّ عند ابن سنان مختلف عنْ طريقة البلاغيين المتأخِّرين الذين حصروها في تلك الأقسام العقيمة. وهذا أمر مطّرد في معظم كلام ابن سنان، ويعبّر عن طريقته في فهم النّصوص والتّعامل معها بعيدًا عن التنظير، وهذه بعض الأمثلة: «ومن التَّشبيه أيضا قول يزيد بن عوف العليمي (الطويل)، يذكر صوت جرع رجل قراه اللَّبن:

فعبَّ دِخالا جرعَه متواترٌ
كوقع السَّحابِ بالطِّراف الممدَّدِ

وهذا تشبيه جيّد؛ لأنَّه شبَّه صوت اللبن على عصب المريء منْ حلق الإنسان بصوت المطر على الخباء المصنوع من الأدَم، وذلك منْ أصحِّ التَّشبيه؛ لأنَّ المريء منْ جنس الأدم، واللبن منْ جنس الماء، فصوتاهما متشابهان؛ لأنَّ السَّبب في اختلاف الأصوات تخالف الأجسام التي تحدث فيها. والغرض في هذا التَّشبيه المبالغة»[٤٩]. ومنْ أمثلته الأخرى: «روي عنْ بشَّار بن برد أنَّه قال: ما زلت منذ سمعت بيت امرئ القيس هذا (الطويل):

كأنَّ قلوب الطَّير رطباً ويابساً
لدى وكرِها العنّاب والحشفِ البالي

وأطلب أنْ يقع لي تشبيهان في بيت واحد، حتى قلتُ (الطويل):

كأنَّ مُثار النَّقع فوق رؤوسنا
وأسيافُنا ليلٌ تهاوى كواكبُهْ

فشبَّهت النَّقع بالليل، والسّيوف بالكواكب، وهذا تشبيه للمبالغة والتفخيم»[٥٠].

ويقول ابن الأثير: «والقول السَّديد في بلاغة التَّشبيه هو أنَّه لا يُعمد إليه إلاَّ لضرب منْ المبالغة»[٥١].

وإذا كان التَّشبيه التقليدي يأتي -أحيانًا- للمبالغة، فالتشبيه المقلوب غالبًا ما يكون الغرض منه المبالغة؛ لأنَّ فيه انحرافًا عن الأصل، ولا بدَّ أنْ يكون هذا الانحراف لقصد، وهو المبالغة في وصف الموصوف بالصِّفة التي يريد المبدع إثباتها له. ويمكن أنْ نلمس شيئًا منْ هذا في تعقيب الخطيب القزوينيِّ على قول محمد بن وهيب الحميري (الكامل):

وبدا الصَّباح كأنَّ غرَّتَه
وجهُ الخليفةِ حين يُمتدَحُ

يقول: «فإنَّه قصد إيهام أنَّ وجه الخليفة أتمّ من الصَّباح في الوضوح والضِّياء. واعلم أنَّ هذا وإنْ كان في الظاهر يشبه قولهم: لا أدري أوجهه أنور أم الصَّبح، وغرَّته أضوء أم البدر. وقولهم إذا أفرطوا: نور الصباح يخفى في ضوء وجهه، أو نور الشَّمس مسروق منْ نور جبينه، ونحو ذلك منْ وجوه المبالغة، فإنَّ في الأول

خلابَة وشيئًا من السِّحر ليس في الثاني، وهو أنَّه كأنَّه يستكثر للصَّباح أنْ يشبِّه بوجه الخليفة، ويوهم أنَّه احتشد له، واجتهد في تشبيه يفخم به أمره، فيوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر»[٥٢].

٣. المبالغة وأغراض الإستعارة:

تأتي الإستعارة لأغراض، منها: توكيد المعنى والمبالغة فيه، وأغراض أخرى يجسدها تعريف العسكريّ بأنَّها «نقل العبارة عنْ موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض. وذلك الغرض إمَّا أنْ يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ، أو تحسين المعرض الذي يبرز فيه»[٥٣]. ويرى ابن جني في الإستعارة أنَّها «لا تكون إلاَّ للمبالغة، وإلاَّ فهي حقيقة، قاله في شرح بيت المتنبي (الطويل):

فتىً يملأُ الأفعالَ رأياً وحكمةً
وبادرةً أحيانَ يرضى ويغضبُ»[٥٤]

ويرى الرُّماني؛ أنَّ الاستعارة أبلغ في إيصالها المعنى المراد. وذلك فيما أشار إليه عند حديثه عنْ عدد من الاستعارات القرآنيّة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾﴾(الحاقَّة: ١١)، حقيقته علا الماء، والاستعارة أبلغ؛ لأنَّ طغى: وتوقَّف عبد القاهر عند دلالة الاستعارة على المبالغة وضرب أمثلة لها كقول القائل: رأيت أسداً، وهو يعني رجلاً شجاعاً، فقد استعار اسم ما لولاها لم يحصل له، وهو المبالغة في وصف المقصود بالشَّجاعة، وإيقاعُه منه في نفس السَّامع صورة الأسد في بطشه وبأسه وشدته، وسائر المعاني المركوزة في طبيعته، ممَّا يعود إلى الجَرأة[٥٦].

ويقول في موضع آخر: «واعلم أنَّك تراهم لا يمانعون إذا تكلَّموا في الاستعارة منْ أنْ يقولوا: إنَّه أراد المبالغة، فجعله أسدًا، بلْ هم يلجؤون إلى القول به»[٥٧]. وتكلَّم أسامة بن منقذ على الاستعارة، وربط بينها وبين المبالغة ربطًا صريحًا ومباشرًا، مثل تعقيبه على بيت الفرزدق (الطويل):

فلو كنتَ ضبِّيًّا عرفتَ قرابتي
ولكنّ زنجيّا غليظَ المشافرِ

لقد استعار المشافر للإنسان وهي للجمال لا للرِّجال، و الفرزدق يعرف ذلك، لكنَّه أراد هذا اللفظ ليكون أبلغ في الهجاء، فأزال ذكر المشبَّه وذكر المشبَّه به، وهذا من المبالغة[٥٨]. وأرجع القزوينيُّ سبب بلاغة الاستعارة المرشَّحة على المجرَّدة، لاشتمالها على وجوه المبالغة. وذهب إلى شيء منْ هذا في كلامه على الاستعارة بالكناية، متوقفًا عند قول أبي ذؤيب الهذلي (الكامل)[٥٩]:

وإذا المنيَّةُ أنشبتْ أظفارَها
ألفيتَ كلَّ تميمة لا تنفعُ

ترتبط الكناية ارتباطاً وثيقا بفكرة المبالغة،

وربّما يكون ابن سنان الخفاجيّ منْ أكثر الذين ألحّوا على هذه العلاقة. وذلك في كلامه على نعوت الفصاحة والبلاغة، حيث يقول: «ومن نعوت البلاغة والفصاحة أنْ تُراد الدّلالة على المعنى، فلا يُستعمل اللفظ الخاصُّ الموضوعُ له في اللغة، بل يُؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التّابع دلالة على المتبوع، وهذا يُسمّى الإرداف والتتبيع؛ لأنّه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه، والأصل في حسن هذا أنّه يقع فيه من المبالغة في الوصف ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى. ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة (الطويل):

بعيدةُ مهوى القُرطِ إمّا أبوها، وإمّا عبدُ شمسٍ وهاشمُ

فإنّه إنّما أراد أنْ يصف هذه المرأة بطول العنق، فلو عبّر عنْ ذلك باللفظ الموضوع له لقال– طويلة العنق–فعدل عنْ ذلك وأتى بلفظ يدلُّ عليه وليس هو الموضوع له، فقال (بعيدة مهوى القرط)، فدلّ ببعد مهوى القرط على طول الجِيد، وكان في ذلك منْ المبالغة ما ليس في قوله (طويلة العنق)؛ لأنّ كلّ بعيدة مهوى القرط طويلة العنق، وليس كلُّ طويلة العنق بعيدة مهوى القرط، إذا كان الطُّول في عنقها يسيرًا، وهذا موضعٌ يجب فهمُه»[٦٠].

بل يرى إنّ «أصحابَ صناعة البلاغة يذكرون الإرداف ولا يشرحون العلّة في سببه وحسنه من البلاغة التي نبّهنا عليها»[٦١]، وهو يراها في المبالغة؛ لأنّه قال ذلك بعد أنْ أشار إلى قول امريء القيس (الطويل):

وقد أغتدي والطّيرُ في وُكُناتها بمنجردٍ قيْدِ الأوابدِ هيكلِ

إذْ قال معقّبا: لأنّه أراد أنْ يصف الفرس بالسُّرعة، فلم يقل إنّه سريع، وقال (قيْد الأوابد)، وهي الوحوش، أيْ أنّه إذا طلبها على هذا الفرس لحقها لسرعته، فكأنّه قيدها له، وفي هذا من المبالغة ما ليس في وصف الفرس بأنّه سريع؛ لأنّه قد يكون سريعًا ولا يلحق الوحش حتى تصير بمنزلة المقيّدة له، وقد استحسن النّاس هذا اللفظ منْ امريء القيس حتى قالوا: هو أوّل منْ قيّد الأوابد[٦٢].

وكأنّه يربط بين حسن الكناية ودرجة المبالغة فيها، ويعلّق أحدهم: «وقد كان على حقٌّ في ذلك، فهو أول منْ أدخل هذا الأسلوب تحت باب المبالغة»[٦٣]، ولكنّ المبالغة هي التي تدخل تحت باب الكناية، وليس العكس، بمعنى أنّ المبالغة هدفٌ أو غرض يسعى إليه الأديب، وليست أسلوبًا في حد ذاتها.

وأخيرًا، نقول كما قال أحدُ البلاغيين المحدثين: «ثمّ ما بالنا ننسى أنّ التّشبيه والمجاز والاستعارة والكناية هي منْ جوهر التّعبير العربيّ، وهي أساس في النّظم، ولا يمكن بحال من الأحوال الاستغناء عنها، وهي جميعًا تحمل في صميمها روح المبالغة وآثار

الزِّيادة في الوصف؟ بل إنَّ المبالغة تكاد تكون العمود الفقري في كلِّ تعبير، فصيحًا كان أو غير فصيح. والشِّعر العربيُّ منذ أنْ قال أوَّلُ شاعر في الماضي بيتًا إلى يومنا هذا، وحتى تقوم السَّاعة يعتمد على المبالغة»[٦٤].

خاتمة

* شغل البلاغيُّون أنفسهم كثيرًا بتقسيم المبالغة، وتحديد كلِّ قسم منها، وبيان علاقته بالواقعِ الخارجي، أو بإمكان قبولهِ عقلاً وعادةً أو عدم ذلك، لكنَّ طرح مفهوم (المبالغة) بهذه الطريقة لا يفيد الدَّارس، ولا يخدم النَّصَّ الأدبيَّ؛ لأنَّه يشغل الأذهانَ بأمور تقع خارج النَّص الذي يجب الانشغال به والبحث عن أثر المبالغة في تقديم معناه. ومن الطبيعي أنْ يوجِّه الدرسُ البلاغي دارسَه إلى كيفيَّة توظيف المباحث التي يدرسها في تحليله النَّصَّ الأدبي. ومفهوم (المبالغة) أبسط وأقل تعقيدًا ممَّا تضمُّه كثير من المصادر والمراجع البلاغيّة. وهو ما حاولتْ هذه الدراسة بيانه والكشف عنه. وقد وقع البلاغيون العربُ القدماء، وتبعهم كثير من المحدثين في مزالقَ عدَّة أوصلت هذا المبحث إلى الحال الذي هو عليه الآن، ومنْ أبرزها:

* إفرادُ المبالغة في مبحث مستقل، وهو خطأ وقعوا منذ وقت مبكر، حين تكلم قدامة بن جعفر عليها بالتَّفصيل، ممَّا أوحى لمن جاء بعده بأنَّها مبحث قائم بذاته، فقد تناولها في سياق كلامه على أنواع النّعوت التي تعمّ جميع المعاني الشِّعرية، ولم يتكلَّم على تحسين ولا تزيين، ولم يجعلها بابًا معزولا عنْ بقيّة الأبواب. أمَّا منْ جاء بعده، فقد جعلوها محسنًا بديعيًا يلجأ إليه المبدع بعد أنْ يكتمل المعنى، فيكون إضافة تمّ المعنى دونها أساسا، فكأنَّهم يسلبونها دورها الفعَّال والمؤثِّر في النَّص.

* تقسيم المبالغة إلى تبليغ وإغراق وغلو، ثمَّ قبول بعضها ورفض بعضها الآخر، هو خطأ آخر وقع فيه البلاغيُّون القدماء، ربَّما متأثِّرين بالبلاغة اليونانيَّة، وقد أوقعهم هذا في اللَّبس، «فجعلوا المبالغة مرتبطة بالواقع، والغلوّ متجاوزًا للواقع، ولو رجعوا إلى القرآن الكريم لأدمجوا الغلوَّ في المبالغة، وجعلوها (البلوغ إلى الغاية وأقصى النِّهاية في المعنى المقصود)، ولأبدلوا الواقع الحقيقيَّ الذي شغلهم كثيرًا بالواقع الفنيِّ الذي يبدعه الفنان، فله حقيقته وله مقاييسه»[٦٥].

* ونخلُص إلى أنَّ مفهوم (المبالغة) يجب أنْ يُدَرَّس منْ خلال بقيَّة المباحث البلاغيّة، كما فعل عبد القاهر الجرجاني والسَّكاكي؛ لأنَّها غاية وليست وسيلة أو محسِّنًا. «فالذي يبالغ لا يفعل ذلك لكي تتحقق له الاستعارة، إنَّما يستعير لكي تتحقق له المبالغة؛ لذلك لا نستطيع أنْ نقول: إنَّ هناك أساليبَ محدَّدةً للمبالغة، إنَّما نقول: هناك وسائلُ محدَّدة للمبالغة، أمَّا الأساليبُ فلا نهاية لها، وكذا الأغراض»[٦٦]. ومنْ هذه الأساليب: التَّنكير، والحذف، والنَّفي، ووضع المصدر موضع الصِّفة، والالتفات، والتَّشبيه

الصَّريح، والتَّشبيه المعكوس، والاستعارة، والتَّفصيل بعد الإجمال، والتَّكرار، والطِّباق، والتَّعليل، والتَّجريد، والمزاوجة بين الشَّرط والجزاء. والمبالغة غرض يقود إلى أغراض، ووسائل المبالغة أو طرائقها ليست مقصودة لذاتها، إنَّما تهدف إلى تحقيق غرض أبعد منها، وقد رصد القدماء من هذه الأغراض: تقريب الصُّورة، وتمكين الحدَث وتوكيده، والتهكُّم، والتَّمثيل، وغيرها[٦٧].

الهوامش والإحالات

(١) ابن منظور (ت٧١١هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٩٠م، مادة (ب ل غ).

(٢) ابن جعفر، قدامة (ت٣٣٧هـ)، نقد الشِّعر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت، ص١٤٦.

(٣) الخفاجي، ابن سنان (ت٤٦٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن محمد، سرّ الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، ١٩٦٩، ص٢٦٢.

(٤) ابن منقذ، أسامة (ت٥٨٤هـ)، البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٠، ص ص ١٠٤ ١٠٥.

(٥) سيبويه (ت١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٦، ج٤، ص٧٥.

(٦) انظر: ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص١٧٦ ١٧٨.

(٧) الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، أبوعثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٧، ج٦، ص٤١٨. وانظر أيضا: المبرّد (ت٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٠، ج١، ص١٧٣. وانظر: بن طباطبا (ت٣٢٢هـ)، محمد أحمد، عيار الشِّعر، تحقيق: عباس عبد الساتر، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٥١.

(٨) عتيق، عبد العزيز، علم البديع، د.ط، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ٩٨ ٩٩.

(٩) علاّم، عبد الواحد، البديع؛ المصطلح والقيمة، مكتبة الشَّباب، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٠٦.

(١٠) انظر: السَّابق، ص٩٧.

(١١) انظر: القزويني (ت٧٣٩هـ)، الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: رحاب عكاوي، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص٢٨١ ٢٨٢. وانظر: ابن النَّاظم (ت٦٨٦هـ)، بدر الدين

بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع، ط١، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعتها، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص ص ٢٢٥- ٢٣٠.

(١٢) سلطان، منير، البديع؛ تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص١٥٦.

(١٣) انظر: القيرواني (ت٤٥٦هـ)، ابن رشيق أبو الحسن علي القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، ط ٤، دار الجيل، ١٩٧٢م، ج٢، ص٥٣.

(١٤) الموشّح، ص١٩٧.

(١٥) انظر: سرّ الفصاحة، ص ص٢٥٦- ٢٥٨.

(١٦) انظر: الموشّح، ص ص٣٥ ٣٦.

(١٧) من أهمّ هذه الدراسات: القرشي، عالي سرحان، المبالغة في البلاغة العربية؛ تاريخها وصورها، ط١، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م. وقد وفّرت هذه الدراسة وقتًا وجهدًا في الإعداد لهذه الدّراسة.

(١٨) انظر: البديع؛ المصطلح والقيمة، ص٩٧.

(١٩) السّابق، الصفحة نفسها.

(٢٠) انظر: المبالغة في البلاغة العربية؛ تاريخها وصورها، ص ص ١٠١- ١٠٤.

(٢١) العمدة، ج٢، ص٥٤، وانظر: المبالغة في البلاغة العربيّة؛ تاريخها وصورها، ص ص٩٧- ١٠٤.

(٢٢) انظر: سرُّ الفصاحة، ص٢٤٦ وما بعدها.

(٢٣) البديع؛ تأصيل وتجديد، ص ص١٤١ ١٤٢، وانظر أيضًا: الجرجاني (ت٤٧١هـ)، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط١، (مطبعة المدني، القاهرة-جدّة)، ١٩٩١، ص١٧٨.

(٢٤) ابن الأثير (ت٦٣٧هـ)، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩، ج٢، ص٣١٥.

(٢٥) السّابق، ج٢، ص٣١٥.

(٢٦) المصباح، ص ص ص١٥٩ ١٦٠ ١٦١.

(٢٧) عبد العزيز، ربيع محمد، قراءات في التراث البلاغي، ط١، دار رياض الصالحين، مصر، ١٩٩٤، ص٢٢٢.

(٢٨) تتبعت خط سير مبحث (المبالغة) في التراث النقدي والبلاغي العربي القديم، ووجدت أنّ أوّل منْ وضعها في موضعها في علم البديع هو ابن الناظم، وهو ما لم يفعلهُ قبله السكاكي الذي لم يولِ البديع اهتماما يُذكر. وقد وجدت منْ أشار إلى هذا من قبل، انظر: قراءات في التراث البلاغي، ص١٦٢.

(٢٩) السّكاكي (ت٦٢٦هـ)، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٤٧.

(٣٠) البديع؛ تأصيل وتجديد، ص١٣٠.

(٣١) أمين، بكري شيخ، البلاغة العربية في ثوبها الجديد؛ علم البديع، ط٧، دار العلم للملايين،

بيروت، ٢٠٠٣، ج٣، ص ص ٤٠ –٤١.

(٣٢) سرّ الفصاحة، ص٢٦٥.

(٣٣) العمدة، ج٢، ص٥٠.

(٣٤) السابق، ج٢، ص٥١.

(٣٥) ابن أبي الإصبع (ت٦٥٤هـ)، عبد العظيم بن عبد الواحد، تحرير التحبير في صناعة الشّعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٣، ص٢٤١.

(٣٦) انظر: الطيبي (ت٧٤٣هـ)، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله، التبيان في البيان، تحقيق: توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٦، ص٣١٢.

(٣٧) الإيضاح، ص١٨.

(٣٨) المصباح، ص٧.

(٣٩) المعرّي (ت٤٤٩)، أبو العلاء، رسالة الصّاهل والشّاحج، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن(بنت الشاطيء)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٧٥.

(٤٠) انظر: الإيضاح، ص٩٢.

(٤١) السابق، ص١٥٤.

(٤٢) انظر: السابق، ص٩٧.

(٤٣) التبيان في البيان، ص ص ١٤٣ ١٤٤.

(٤٤) المبرّد (ت٢٨٥)، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٨١، ج٣، ص١٢٨.

[طبعة هذا الجزء مختلفة عن الطبعة المستخدمة في توثيق سابق]

(٤٥) العمدة، ج٢، ص٥٥.

(٤٦) المصباح، ص٢٢٣.

(٤٧) سرُّ الفصاحة، ص٢٣٧.

(٤٨) السّابق، ص٢٣٨.

(٤٩) السّابق، ص ص ٢٣٨ ٢٣٩.

(٥٠) السّابق، ص٢٣٩.

(٥١) المثل السائر، ج١، ص٣٩٦.

(٥٢) الإيضاح، ص١٨٣.

(٥٣) العسكري (ت٣٩٥هـ)، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر، تحقيق: د. مفيد قميحة، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٩٥.

(٥٤) العمدة، ج١، ص ص ٢٧٠ ٢٧١.

(٥٥) الرُّماني (ت٣٨٦هـ)، أبو الحسن علي بن عيسى، النّكت في إعجاز القرآن، ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦، ص٨٧.

(٥٦) انظر: أسرار البلاغة، ص٣٣.

(٥٧) الجرجاني، عبدالقاهر(ت٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤، ص٤٣٧.

(٥٨) انظر: البديع في نقد الشعر، ص١٥٩.

(٥٩) انظر: الإيضاح، ص٢٣٢ في حديثه عن

الاستعارة المرشَّحة والمجرّدة، وص٢٤٥ في حديثه عن الاستعارة المكنيَّة.

(٦٠) سرُّ الفصاحة، ص٢٢١.

(٦١) السابق، ص٢٢٢.

(٦٢) انظر: السابق، الصفحة نفسها.

(٦٣) المبالغة في البلاغة العربية؛ تاريخها وصورها، ص١١١.

(٦٤) البلاغة العربية في ثوبها الجديد؛ علم البديع، ج٣، ص٣٣.

(٦٥) البديع؛ تأصيل وتجديد، ص١٥٨.

(٦٦) السَّابق، ص ص١٦٥-١٦٦.

(٦٧) انظر: السَّابق، ص١٧٥.

المصادر والمراجع

أولا. المصادر

❁ القرآن الكريم.

❁ ابن أبي الإصبع (ت٦٥٤هـ)، عبد العظيم بن عبد الواحد العدواني، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: حفني محمد شرف، د.ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٣.

❁ ابن الأثير (ت٦٣٧هـ)، عزّ الدين أبو الحسن الموصلي، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٩.

❁ ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع، ط١، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعتها، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

❁ ابن جعفر، قدامة (ت٣٣٧هـ)، نقد الشّعر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.

❁ ابن طباطبا (ت٣٢٢هـ)، محمد أحمد، عيار الشعر، تحقيق: عباس عبد الساتر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥.

❁ ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣.

❁ ابن منظور(ت٧١١هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٩٠.

❁ ابن منقذ، أسامة (ت٥٨٤هـ)، البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٠.

❁ الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٧.

❁ الجرجاني، عبد القاهر (ت٤٧١هـ)، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني، (القاهرة- جدة)، ١٩٩١.

❁ الجرجاني، عبد القاهر(ت٤٧١هـ)، دلائل

الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤.

❁ الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: رحاب عكاوي، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٠.

❁ الخفاجي، ابن سنان (ت٤٦٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن محمد، سرُّ الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، د.ط، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، ١٩٦٩.

❁ الرّماني (ت٣٨٦هـ)، أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦.

❁ السكاكي (ت٦٢٦هـ)، أبو يعقوب يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠.

❁ سيبويه (ت١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٦.

❁ الطيبي (ت٧٤٣هـ)، شرف الدين الحسين بن محمد، التبيان في البيان، تحقيق: توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٦.

❁ العسكري(ت٣٩٥هـ)، أبو هلال الحسن بن عبد الله، كتاب الصّناعتين؛ الكتابة والشّعر، تحقيق: د. مفيد قميحة، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٤.

❁ القيرواني(ت٤٥٦هـ)، أبو الحسن علي بن رشيق الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط٤، دار الجيل، ١٩٧٢.

❁ المبرّد (ت٢٨٥هـ)، أبو العبّاس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، د.ط، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٠.

❁ المبرّد (ت٢٨٥هـ)، أبو العبّاس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٨١.

❁ المعرّي(ت٤٤٩)، أبو العلاء، رسالة الصّاهل والشّاحج، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

ثانيا. المراجع:

❁ أمين، بكري شيخ، البلاغة العربيّة في ثوبها الجديد؛ علم البديع، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٣.

❁ سلطان، منير، البديع؛ تأصيل وتجديد، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٦.

❁ عبد العزيز، ربيع محمد، قراءات في التراث البلاغي، ط١، دار رياض الصّالحين، مصر، ١٩٩٤.

❁ عتيق، عبد العزيز، علم البديع، د.ط، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٥.

❁ علاّم، عبد الواحد، البديع؛ المصطلح والقيمة، د.ط، مكتبة الشّباب، القاهرة، ١٩٩٢.

❁ القرشي، عالي سرحان، المبالغة في البلاغة العربيّة؛ تاريخها وصورها، ط١، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.